

تعديل النظام الانتخابي لتونس بين الجدية والحسابات الحزبية

القانون بصيغته الحالية يسمح بمشاركة الجميع لكن لا يتضمن أغلبية تحكم ولا معارضة تعارض

تتصاعد وتيرة الدعوات المنادية بمراجعة النظام القانوني للانتخابات في تونس، في ظل الواقع السياسي الذي تغذيه الصراعات والمناكفات بين الأحزاب. وبينما تتبنى أطراف فكرة إضفاء تعديلات عميقة على النظام الحالي بعد أن أثبتت الممارسة الفعلية فشله، تذهب جهات أخرى إلى ضرورة إحداث تغيير جذري عليه يساهم في إعادة تصحيح مسار ترسيخ أسس الديمقراطية الناشئة.

بصفة إرادية وهو معدل مقبول مقارنة بالعدد المحتمل للناخبين الذي يناهز نحو تسع ملايين ناخب.

ورأى بكون خلال ندوة عقدت في تونس الاثنين حول تقييم المنظومة الانتخابية، بالأكاديمية البرلمانية، أنه من الضروري وضع شروط إضافية موضوعية على الترشيحات في الانتخابات التشريعية وخاصة منها شرط نقاوة السجل العدلي في إطار توصيات تهم المسار الانتخابي العادي والحملة الانتخابية والاقتراع والفرز، فضلا عن أهمية توحيد الجهة القضائية التي يتم اللجوء إليها للطعن في النتائج. وفي ملف الترشيح للانتخابات الرئاسية، يبدو أمر التفكير في أهمية استظهار المترشحين بسجل السوابق العدلية (بطاقة عدد 3) أمرا ضروريا والذي لم يشمل القانون الانتخابي، وهنا يشير بكون إلى أن ضخامة الترشيحات التي انخفضت من 97 إلى 27 ترشيحا المرتبطة بمسألة الضمان المالي تتطلب أكثر رقابة لتكون العملية أكثر نجاعة.

وتطرح عملية التزكيات مشكلة أخرى فقد باتت تقليدية، وبالتالي يعتقد بكون أنه يفترض أن يتم اعتماد تطبيق "التزكيات"، الذي أطلقته الهيئة للتحقق من صحتها وعددها وشروعيتها، كما أن قبول الهيئة للترشيحات بشكل مباشر بمرورها أعاق عملها وعليه يجب توفير أماكن أخرى لهذه المسألة.

وتحولت الحملات الانتخابية في الداخل في أغلب الأحيان إلى فضاءات أخرى على الإنترنت، وذلك بكون وضع إطار قانوني لذلك، أولا منها الخاص بالمراقبة الناجمة لوسائل التواصل الاجتماعي وتأثير هذه المسألة بنص قانوني وتوضيح مفاهيم منها مسألة التمويل الأجنبي والإشهار السياسي.

وتدعو الأوساط السياسية إلى إصلاح المنظومة الانتخابية برمتها بعيدا عن الحلول الترقيعية والوقفية، علاوة عن إشراك مختلف الأطراف في هذه العملية والنظر بعق في القانون الانتخابي لسنة 2014 وقانون هيئة الانتخابات

هل تنشط انتكاسة فرنسا في الساحل تعاون الجزائر وموريتانيا عسكريا؟

ترطب البلدين "من أجل مواجهة مختلف التحديات الأمنية التي تهدد المنطقة المغربية ومنطقة الساحل". وفي خطوة من شأنها إعادة بعث الروح في ما يسمى بدول الميدان، والتي تضم كلا من الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر وتشكلت في العام 2010، شدد سنقرية على "أهمية الاستفادة بشكل أكبر من آليات التعاون الأمني المتاحة، لاسيما لجنة الأركان العملياتية المشتركة"، التي يوجد مقرها في مدينة تمزست أقصى جنوب الجزائر.

ولكن الأستاذ الجامعي والمحلل السياسي توفيق بوقاعدة استبعد أن يكون التقارب العسكري بين الجزائر وموريتانيا من قبيل خلق بديل عسكري محتمل في المنطقة على إثر القرار الفرنسي.

وأكد بوقاعدة في تصريح لـ "العرب"، على أن "المسألة تندرج في إطار الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر وشركائها في المنطقة، من أجل دعم التعاون الأمني والعسكري، خاصة في ظل تنامي نشاط الجماعات المسلحة وعصابات الجريمة المنظمة، باعتبار أن التضاريس الجغرافية للمنطقة، تتطلب تعاونًا وتنسيقًا من أجل تحقيق أمن واستقرار دول المنطقة".

خالد هودي
صحافي تونسي



تونس - تشكو المنظومة الانتخابية للانتخابات في تونس من نقائص عدة، جعلتها محل انتقادات لأذنة من موعد انتخابي إلى آخر، وذلك يجمع المتابعون على ضرورة تغيير أسسها، الأمر الذي يجعل المسألة برمتها محصورة بين جدية الأليات الممكنة لذلك وبين الحسابات الحزبية.

ويناقش الخبراء والمختصون منذ سنوات تداعيات اعتماد نظام الانتخاب النسبي الحالي، والذي أدى إلى الجمود مما أساء إلى الطبقة السياسية وإلى سمعة الأحزاب كما أضعف السلطة الحاكمة والمعارضة.

ويرى مراقبون أن دعوات التغيير كان يجب أن تطرح بقوة مع ظهور نتائج تقرير محكمة المحاسبات بشأن مراقبة الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام 2019، والتي كشفت خروقات حزبية كثيرة، وأن مسألة إصلاح النظام الانتخابي بمختلف عناصره وفي مقدمتها تعديل القانون الانتخابي باتت ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى.

دوافع التعديلات

تتزايد الضغوط من أجل الذهاب في هذا التمشي، ولعل اقتراح رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات نبيل بكون بوضع إطار التعديلات يعطي دليلا على أهمية الابتعاد عن مربع الجمود. وهو يرى معالجة العديد من الاختلالات حتى تساعد في إنهاء حالة التشرذم في الحياة السياسية. ومن بين تلك المطالب، إقرار تسجيل الناخبين بعد خاصة أن هناك نحو 7 ملايين ناخب مسجلين



اختبار جديد بانتظار القوى السياسية

ويذهب جحّي إلى أبعد من ذلك، إذ يرى أن هناك دوافع ملحة لإعادة النظر في المنظومة ككل وليس القانون الانتخابي فقط الذي لا يخدم مصلحة أي طرف، قائلا "حتى أصبحنا لا نعرف من في الحكم ومن في المعارضة، والوسائل المتاحة للعمل السياسي لم تكن متساوية، والإصلاح لا يقتصر على المقاعد".



وأضاف "علينا أن نعيد النظر في عدد القوائم المترشحة خارج حدود الوطن، وإذا تركنا الأحزاب تقدر لوحدها، فلن ننجح في المهمة، والكل سيقدر حسب مصالحه وأهوائه، بل لا بد من إشراك خبراء أكاديميين في القضاء والقانون"، واستطرد "الأسلم أن يتم إصلاح المنظومة في سنة 2021 وهو ليس عملا هينا".

ووفق بكون، ثمة مسائل مهمة يجب التفكير فيها بجدية، وهي مراجعة نظام تقسيم الدوائر (27 في الداخل و6 بالخارج) التي رسمت منذ 2011 وتم اعتماد معطيات خاصة بها تعود إلى 2010، لأن هناك إحصائيات جديدة تم القيام بها سنة 2014 لذلك يجب إعادة تقسيم الدوائر الذي قد يعدل من عدد المقاعد داخل مجلس نواب الشعب.

ووضعت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، التي رأسها عياض بن عاشور سنة 2011 والتي كلفت بتكوين مؤسسات تشرف على الانتقال الديمقراطي في تونس، نواة القانون الحالي. ويمنع النظام الانتخابي استفراد أي حزب بغالبية حكم، ويؤدي دوما عبر قانون أكبر البقايا إلى برلمان مفتت لا جامع بين مكوناته سوى التعطيل المتبادل.

وأكد النائب نبيل جحّي عن الكتلة الديمقراطية بالبرلمان في تصريح لـ "العرب"، أن المتابع للشأن السياسي الانتخابي منذ 2011 إلى اليوم، يلاحظ أن المنظومة الانتخابية تشكو عدة نقائص، مشددا على مراجعة مسألة تمويل الأحزاب وعلاقتها بالجمعيات، حيث تبين أن الكثير منها يملك أذرع جمعياتية، فضلا عن تعامل بعض وسائل الإعلام مع القوى السياسية.

وغيرهما لإرساء منظومة انتخابية سليمة. ويؤكد المحلل السياسي نبيل الراحي أن القانون الانتخابي ليس من مشمولات هيئة الانتخابات، بل من مشمولات مجلس نواب الشعب أو أي مبادرة تشريعية. وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن "الصراع القائم اليوم بين القصة وقرطاج (الحكومة والرئاسة) يشترط فيه الرئيس قيس سعيد تغيير القانون الانتخابي على أساس الأشخاص وليس القوائم".

ورغم أن القانون الانتخابي الحالي يسمح بمشاركة الجميع، إلا أنه لا يتضمن أغلبية تحكم ولا معارضة تعارض، وهو يساهم حركة النهضة حتى وإن تحصلت على المرتبة الثانية في الانتخابات.

ومن هذا المنطلق يقول الراحي إن "تغيير القانون الانتخابي هو الفيصل لضمان الممارسة الديمقراطية، ومن يساهم اليوم بالتحقيقات لا يقدمون حلا، بل يجب أن تكون الانتخابات مبنية على أشخاص وليس على قوائم".

ويتفق المراقبون وخبراء القانون على أن نظام الاقتراع مسألة سياسية ولكن يجب تحديد آليات السياسيين من تعديل هذا النظام لتسهيل مهام وعمل الهيئة، خاصة تغيير نظام العتبات أو توضيح النتائج المنتظرة منه لتساعد الهيئة في ذلك لضمان تعددية واسعة مثلا في البرلمان.

وتطرح مسألة مشاركة المغربيين في الحملات الانتخابية إشكاليات إضافية، وذلك ترى الهيئة أن الوقت قد حان لإعادة النظر في ذلك ويبدو أن للهيئة تصورا في هذا الشأن.

وتظل مشكلة التعامل مع الحساب البنكي الوحيد الذي يرتب الغرامات عاقبا إضافيا فأحيانا يتم غلقه بعد توقف نشاطه بعد الانتخابات البلدية، وقد اعتبر بكون أن هذا أوجد إشكاليات مع وزارة المالية خاصة في مسألة استرجاع المصاريف وطالب بالتنصيص على تولي رئيس القائمة مهمة الوكيل المالي المنتهية مهمته لفض هذا الإشكال. وأشار إلى مشكلة المرشح للانتخابات الرئاسية بالخارج ومنعه من التمويل الأجنبي والتي يجب إعادة النظر فيها وفي مسألة الاقتراع والفرز، مع إعطاء الإمكانية لتسوية التونسيين بالخارج عن بعد أو المراسلة البريدية وحل باب النقاش بشأن هذه الوسائل

في قلب المعركة

تدعو الأوساط السياسية إلى إصلاح المنظومة الانتخابية برمتها بعيدا عن الحلول الترقيعية والوقفية، علاوة عن إشراك مختلف الأطراف في هذه العملية والنظر بعق في القانون الانتخابي لسنة 2014 وقانون هيئة الانتخابات

هل تنشط انتكاسة فرنسا في الساحل تعاون الجزائر وموريتانيا عسكريا؟

لن يساهم سوى على شحن العداء الوطني والديني لدى شعوب المنطقة ضد القوى الأجنبية، ما يستغلته الجماعات الإرهابية في تجنيد المزيد من العناصر.

وبرأي المسؤولين الجزائريين فإن عسكرة المنطقة عبر قواعد أجنبية بداعي محاربة الإرهاب، سيقوّض استقلال البلدان، ويضعها بين فكي كاشفة الجماعات المسلحة والتدخلات الأجنبية.

ويؤكد بوقاعدة أن توجه فرنسا لخفض تعداد قواتها في منطقة الساحل والصحراء، يعود إلى تعثر مساعي التمويل، وتزايد الضغوط الداخلية في ظل تسجيل المزيد من الضحايا المادية والبشرية، كالعديد من وحداتها ومضالحها وسلسلة الاختطافات التي تحولت إلى ورقة ابتزاز في أيدي الجماعات المسلحة، وتفاقم حالة العداء الشعبي لها في النيجر ومالي.

ورغم أن موريتانيا لم تتعرض لأي هجوم منذ 2011، لكن حدودها مع مالي غير بعيدة عن منطقة الحدود الثلاثة الملتهبة، ما يعني أن التهديد قائم خاصة أنها جزء من مجموعة الساحل الخمسة، التي تقودها فرنسا.

بهدف التحكم في الوضع الميداني الحدودي الذي يشكل منطقة عبور للجماعات المسلحة وعصابات الجريمة المنظمة، فضلا عن الاطمئنان عن أمنها الاستراتيجي في ظل ظهور بوادر قيام قواعد عسكرية محاذية للتراب الجزائري، خاصة وأن موريتانيا تمثل بوابة المنطقة الغربية لأفريقيا.

وتعتبر الجزائر أن تدخل فرنسا ذات التاريخ الاستعماري في الساحل

على الأرض، مع تشكيل تحالف مجموعة الـ5 وهي النيجر ومالي وبوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا، التي تشكل في المقابل ترى الجزائر أن تتولى كل دولة من دول الساحل قتال الجماعات الإرهابية داخل أراضيها مع تنسيق استخباراتي وعسكري بين هذه الدول على الحدود.

ويرجع بوقاعدة أن يكون رفع الجزائر لمستوى التعاون العسكري مع موريتانيا

ولفت بوقاعدة إلى أن "التعاون اللافت بين قيادات المؤسسات العسكرية في الجزائر ونواكشوط، يترجم بداية تجسيد سياق الحدود الأمنية التي تبنتها الجزائر في التحولات الدستورية الأخيرة، والتي وضعت رؤية جديدة لمفهوم الحدود الأمنية والحدود الجغرافية، حيث صار بإمكان الجيش الجزائري المشاركة في عمليات خارج الحدود الإقليمية".

وأرجع تعليقه بعدم إدراج التعاون المذكور، في سياق دور جديد بديلا أو مزاحما للنفوذ الفرنسي أو الأمريكي في المنطقة إلى عامل القدرة على الإنفاق والإمكانات المادية واللوجستية، في ظل هشاشة الوضع الاقتصادي لحكومات المنطقة وتقلص مداخيل الجزائر.

وحدد سنقرية، طبيعة التعاون بين بلده وموريتانيا في "تبادل المعلومات، وتنسيق الأعمال على جانبي الحدود المشتركة للدول الأعضاء". وهنا يكمن جوهر الخلاف بين رؤبة الجزائر في مكافحة التنظيمات الإرهابية والتكتيك الفرنسي في قتالها بمنطقة الساحل.

فباريس تفضل التدخل العسكري المباشر في دول الساحل، عبر قواعد عسكرية وطائرات مقاتلة وعمودية وأخرى دون طيار، بالإضافة إلى فرق عسكرية

تربط البلدين "من أجل مواجهة مختلف التحديات الأمنية التي تهدد المنطقة المغربية ومنطقة الساحل". وفي خطوة من شأنها إعادة بعث الروح في ما يسمى بدول الميدان، والتي تضم كلا من الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر وتشكلت في العام 2010، شدد سنقرية على "أهمية الاستفادة بشكل أكبر من آليات التعاون الأمني المتاحة، لاسيما لجنة الأركان العملياتية المشتركة"، التي يوجد مقرها في مدينة تمزست أقصى جنوب الجزائر.

ولكن الأستاذ الجامعي والمحلل السياسي توفيق بوقاعدة استبعد أن يكون التقارب العسكري بين الجزائر وموريتانيا من قبيل خلق بديل عسكري محتمل في المنطقة على إثر القرار الفرنسي.

وأكد بوقاعدة في تصريح لـ "العرب"، على أن "المسألة تندرج في إطار الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر وشركائها في المنطقة، من أجل دعم التعاون الأمني والعسكري، خاصة في ظل تنامي نشاط الجماعات المسلحة وعصابات الجريمة المنظمة، باعتبار أن التضاريس الجغرافية للمنطقة، تتطلب تعاونًا وتنسيقًا من أجل تحقيق أمن واستقرار دول المنطقة".

ومع قرار فرنسا تخفيض تواجدها العسكري في الساحل الأفريقي إثر إخفاق جهودها في الحد من نشاط الجماعات المسلحة، تتباين آراء المراقبين حول ما إذا كانت الجزائر تستعد لملاء الفراغ الأمني في المنطقة وفق مقاربة مختلفة.

فخلال زيارة قائد الأركان الموريتاني محمد بيمبا مقيت إلى العاصمة الجزائرية الثلاثاء الماضي، دعا قائد الأركان الجزائري سعيد شنقرية إلى تعزيز العلاقات الثنائية العسكرية التي

التأهب كلمة سر مواجهة تهديدات الجهاديين

لن يساهم سوى على شحن العداء الوطني والديني لدى شعوب المنطقة ضد القوى الأجنبية، ما يستغلته الجماعات الإرهابية في تجنيد المزيد من العناصر.

التأهب كلمة سر مواجهة تهديدات الجهاديين

لن يساهم سوى على شحن العداء الوطني والديني لدى شعوب المنطقة ضد القوى الأجنبية، ما يستغلته الجماعات الإرهابية في تجنيد المزيد من العناصر.